

الحماية القانونية للأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي:

دراسة في ضوء متطلبات الأصالة الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، والشفافية الخوارزمية

Title in English Legal Protection of Digital Archives in the Age of Artificial Intelligence:

A Study in Light of the Requirements of Digital Authenticity, Personal Data Protection, and Algorithmic Transparency

د. حمدان كريمة¹

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، karima.hamdane@ummtto.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/29 تاريخ القبول: 2026/07/05 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

أدى التحول الرقمي إلى إعادة تعريف الوظيفة الأرشيفية في العصر الذكاء الاصطناعي، بحيث لم تعد تقتصر على حفظ الوثائق، بل أصبحت تشمل إدارة دورة حياة الكيانات الرقمية وضمان سلامتها وقابليتها للإثبات والإتاحة. ومع توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفهرسة والتصنيف والبحث، برزت مزايا مهمة في تحسين الأداء الأرشيفي، غير أن ذلك أثار إشكالات قانونية تتعلق بحجية الوثيقة الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، وشفافية المعالجة الخوارزمية، ومسؤولية المؤسسات عن الأخطاء والتحيزات. وقد خلصت الدراسة إلى أن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي تقتضي مقاربة تكاملية تجمع بين أصالة الوثيقة، والخصوصية، والشفافية، والمساءلة، والرقابة البشرية. كلمات مفتاحية: الأرشيف الرقمي؛ الذكاء الاصطناعي؛ الحماية القانونية؛ البيانات الشخصية؛ الشفافية الخوارزمية

Abstract:

Digital transformation has redefined the archival function, which is no longer limited to preserving records but now includes managing the life cycle of digital entities and ensuring their integrity, evidential value, and sustainable accessibility. With the use of artificial intelligence applications in indexing, classification, and retrieval, significant opportunities have emerged to improve archival efficiency. However, these developments have also raised legal issues related to the evidential value of digital records, personal data protection, algorithmic transparency, and institutional liability for errors and bias. The study concludes that effective legal protection of digital archives requires an integrated approach based on authenticity, privacy, transparency, accountability, and human oversight.

Keywords: Digital archives; artificial intelligence; legal protection; personal data; algorithmic transparency

*المؤلف المرسل: د. كريمة حمدان

1. مقدمة:

يشهد مجال الأرشفة في العصر الراهن تحولا عميقا بفعل استخدام تقنيات الرقمنة لمعالجة الوثائق والسجلات، وهو تحول تجاوز نقل المحتوى من وسيط مادي إلى وسيط إلكتروني، بل امتد إلى إعادة بناء العمليات الأرشفية نفسها من خلال توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي. فهذه الأدوات تتيح التعرف الآلي على النصوص، واستخراج الكيانات، والوصف الموضوعي، والتصنيف الذكي، وتحسين الاسترجاع، وهو ما يعزز كفاءة المعالجة الأرشفية وسرعة النفاذ إلى المعلومات. غير أن هذا التطور يثير إشكالات قانونية دقيقة، لأن الأرشفة لا ينهض بوظيفته إلا إذا ظل موثوقا، سليما، قابلا للتحقق، مع الالتزام بقواعد تضمن أصالته وسريته وإتاحته وفقا للقانون. وقد أكدت مواصفة ISO 15489-1:2016 أن إدارة الوثائق تشمل إنشاء الوثائق والتقاطها وإدارتها بصرف النظر عن شكلها أو البيئة التقنية المستخدمة. كما أكدت اليونيسكو أن صون التراث الرقمي يستلزم تدابير قانونية وتنظيمية وتقنية عبر كامل دورة الحياة الرقمية.

وتزداد أهمية هذه الدراسة في ضوء توسع الأنظمة التنظيمية الحديثة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وحماية البيانات. فعلى المستوى الأوروبي، وضعت اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي أساسا قانونيا ينص على إمكانية معالجتها لأغراض الأرشفة ضمن المصلحة العامة، ولكنها تربط ذلك بضمانات مناسبة لحماية الحقوق والحريات. كما وضع قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي لعام 2024 إطارا موحدًا يهدف إلى حماية الحقوق الأساسية، وضمان استخدام موثوق للأنظمة الذكية. وفي الجزائر، يمثل قانون رقم 88-09 الأساس العام لتسيير الأرشفة الوطني، بينما يضيف قانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، والذي عدل بقانون رقم 25-11 لسنة 2025، بعدا خاصا يوسع نطاق الضمانات القانونية الحاكمة للمعالجات الرقمية. (القانون رقم 25-11، 2025). كما يشكل القانون 15-04 الخاص بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين مرجعا مهما في مجال حجية الوثيقة الإلكترونية وأمنها القانوني. (القانون رقم 15-04، 2015)

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في السؤال الآتي :

إلى أي مدى تكفل المنظومة القانونية حماية فعالة للأرشفة الرقمي عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي؟ ومنه تنبثق الأسئلة الفرعية:

1- كيف تتفاعل منظومة قوانين حماية البيانات والاثبات الإلكتروني والحوكمة الخوارزمية مع قانون الأرشفة؟

2- ما الشروط القانونية الواجب توفرها لإضفاء المشروعية على توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الارشيفي؟

فرضيات الدراسة:

تكفل المنظومة القانونية حماية فعالة للأرشفة الرقمي عند توظيف الذكاء الاصطناعي، شريطة تحقيق التوازن بين متطلبات إتاحة والحفظ والاثبات وصون الحقوق الأساسية

الحماية القانونية للأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي:
دراسة في ضوء متطلبات الأصالة الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، والشفافية الخوارزمية

تنطلق الدراسة من ثلاث فرضيات:

1. إن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي تستند إلى شبكة قانونية مركبة تشمل الأرشيف، وحماية البيانات، والإثبات الإلكتروني، والحوكمة الخوارزمية.
2. إن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الأرشيفي يخضع لمبادئ الضرورة، والتناسب، والشفافية، والمساءلة، والرقابة البشرية.
3. إن التوفيق بين حق الوصول إلى الأرشيف والحق في الخصوصية هو جوهر الحماية القانونية في البيئة الأرشيفية الذكية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصف التحليلي لقراءة وتحليل النصوص القانونية والمعايير الدولية ذات الصلة، وعلى المنهج المقارن للاستفادة من التطورات الأوروبية والدولية في مجال الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات، مع إسقاط ذلك على البيئة القانونية الوطنية في حدود النصوص المتاحة.

2. الإطار المفاهيمي والقانوني للأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي:

1.2. مفهوم الأرشيف الرقمي وطبيعته القانونية:

الأرشيف الرقمي هو مجموع الوثائق والسجلات التي تنشأ أو تحول أو تحفظ في شكل رقمي مع ما يرتبط بها من بيانات وصفية وسياق الإنتاج والاستعمال، بما يضمن قابليتها للاسترجاع والتحقق والاعتماد (بوعافية، السعيد، 2019، ص. 241). ومن الناحية القانونية، لا تستمد الوثيقة الرقمية قيمتها من مجرد وجودها في صيغة إلكترونية، وإنما من قدرتها على تمثيل نشاط الجهة المنتجة بصورة موثوقة يمكن إثباتها والتحقق منها. ولهذا تؤكد المعايير المهنية الحديثة، خاصة ISO 15489-1:2016، أن إدارة الوثائق تشمل الإنشاء والالتقاط والإدارة المستمرة بصرف النظر عن الشكل أو الدعامة أو البيئة التقنية.

وينص القانون 09-88 المتعلق بالأرشيف الوطني الوظيفة الأساسية للمؤسسة الأرشيفية، الجزائرية، من حيث تلقي الأرشيف وحفظه، ترتيبه وإتاحته. (القانون 09-88 المتعلق بتسيير الأرشيف الوطني، 1988). حيث تظهر أهميته في كونه يؤسس لمشروعية الحفظ والتداول المؤسسي للوثائق. غير أن صياغته التاريخية تسبق البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي. مما يجعل الحاجة قائمة إلى قراءة حديثة له في ضوء التحول التكنولوجي. وتشير النصوص والمواد المعروضة عبر المراجع القانونية الوطنية إلى أن مهمة مؤسسة الأرشيف الوطني تشمل الاستقبال، الحفظ، الترتيب والتبليغ أو الإتاحة. وهي وظائف لا تزال قائمة، لكنها تحتاج إلى تطوير أدواتها القانونية في المجال الرقمي.

2.2. ما هية الذكاء الاصطناعي في العمل الأرشيفي:

يعتبر الذكاء الاصطناعي في مجال الأرشيف منظومة متعددة الأدوات والتقنيات، حيث تتضمن عدة أدوات، كالتعرف الضوئي على النصوص OCR، تحليل الصور، استخراج الكيانات الاسمية، التصنيف الموضوعي، اكتشاف

التكرار، البحث الدلالي، عملية التقييم والوصف (حموري، 2024، ص.919). وقد أبرز المجلس الدولي للأرشيف أن العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والممارسة الأرشيفية أصبحت موضوعاً مهنياً قائماً بذاته، وأن الأرشيفين بحاجة إلى تكوين خاص في محو الأمية الاصطناعية والاستعمال المسؤول لهذه الأدوات. كما تؤكد الموارد المهنية الحديثة التابعة للمجلس الدولي للأرشيف أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يدعم العمل الأرشيفي، لكنه لا يعفي من الحاجة إلى الفهم النقدي والتقييم البشري. (ICA, 2024)

فالذكاء الاصطناعي في البيئة الأرشيفية لا يمثل مجرد أداة تقنية محايدة، بل يعد عنصراً فاعلاً يؤثر في عمليات الوصف والوصول والاختيار والترتيب. هذه الطبيعة تجعل استخدامه مرتبطاً بمعايير تتجاوز الكفاءة التقنية لتشمل المشروعية القانونية. فعندما تقوم الخوارزمية بإنتاج، وصف، ترتيب أو تصنيف، فإن لذلك تأثيراً مباشراً على كيفية إدراك المستخدم لمحتوى الأرشيف وإمكانية الوصول إليه. مما ينقل النقاش من إطار الأداء الوظيفي إلى سياق يتعلق بالحقوق والعدالة (european, 2024)

3. الأساس التشريعي لحماية الأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي:

1.3. الأبعاد القانونية والتشريعية لحماية الأرشيف الرقمي في الجزائر:

تستند الحماية القانونية للأرشيف الرقمي إلى أبعاد متعددة، البعد الأول هو قانون الأرشيف، الذي يحدد الجهة المختصة بالحفظ والإتاحة. والثاني هو قانون حماية البيانات الشخصية، الذي يحكم كل معالجة للبيانات ذات الطابع الشخصي، وخاصة المعالجة الآلية. والبعد الثالث هو قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني، الذي يضمن أصالة الوثيقة الإلكترونية وسلامتها. الرابع هو القواعد الحديثة الخاصة بحوكمة الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته (unesco, 2023)، والتي تفرض الشفافية والرقابة والحد من المخاطر. وتؤكد اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات، ولا سيما المادة 89، أن المعالجة لأغراض الأرشيف في المصلحة العامة ممكنة، لكنها مشروطة بضمانات مناسبة. كما يؤكد قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي أن الغاية من الإطار الموحد هو تعزيز الذكاء الاصطناعي الموثوق، وحماية الصحة والسلامة والحقوق الأساسية. (GDPR, 2018)

وفي الجزائر، يتخذ هذا البناء القانوني المركب دلالة أعمق حين ننظر إلى الأرشيف الرقمي بوصفه محلاً لتقاطع أربع وظائف قانونية متزامنة: وظيفة الحفظ، ووظيفة الحماية، ووظيفة الإثبات، وأخيراً وظيفة الرقابة. فالقانون رقم 09-88 المتعلق بالأرشيف الوطني يضع القاعدة الأصلية التي تحدد ماهية الوثائق الأرشيفية، وتنظم سير الأرشيف الوطني. أي أنه يمنح "الوعاء الأرشيفي" ذاته شرعيته القانونية ويحدد وظيفته المؤسسية في حفظ الوثائق وتنظيمه وإتاحته. ومن هذه الزاوية، فإن هذا القانون يؤسس لمبدأ جوهري، هو أن الوثيقة لا تنظر إليها مجرد معلومة تقنية، بل كعنصر من عناصر الذاكرة الإدارية والوطنية الذي يخضع لنظام قانوني خاص. ولهذا فإن أي معالجة رقمية للأرشيف، بما في ذلك الفهرسة الذكية أو التصنيف الخوارزمي، يجب أن تفهم أولاً في ضوء الطبيعة القانونية للوثيقة الأرشيفية كما قررها قانون الأرشيف، لا في ضوء المنطق التقني وحده.

غير أن قانون الأرشيف، رغم مركزته، لا يكفي وحده لحماية الأرشيف الرقمي؛ لأن هذا الأخير لا يحتوي فقط على وثائق ذات قيمة تاريخية أو إدارية، بل قد يتضمن أيضاً بيانات شخصية تخص المواطنين أو الموظفين أو

المتعاملين مع المرفق العام. وهنا يتدخل القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، ليشيف طبقة قانونية مختلفة نوعيا عن طبقة الحفظ الأرشيفي (القانون رقم 18-07، 2018). فموضوع هذا القانون ليس الوثيقة من حيث هي رصيد أرشيفي، وإنما البيانات الشخصية من حيث هي موضوع حماية حقوقية. لذلك فإن الوظيفة التي يؤديها داخل المنظومة لا تتمثل في تنظيم الإيداع أو الحفظ أو الفرز. بل في ضبط مشروعية المعالجة، وربطها باحترام الكرامة الإنسانية، وحماية الحياة الخاصة والحريات العامة. وهو ما يرد بوضوح في مادتيه الأولى والثانية. وبهذا، فإن الوثيقة الأرشيفية الرقمية تصبح خاضعة لنظامين في آن واحد: نظام يضمن حفظها كوثيقة، ونظام يقيّد معالجتها إذا تضمنت بيانات شخصية.

وتزداد أهمية هذا التداخل، عندما نلاحظ أن قانون 07-18 نفسه لا يكتفي بوضع مبادئ عامة، بل ينشئ أيضا أدوات مؤسسية ومعارية للرقابة، من بينها السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي حولها القانون صلاحيات تتجاوز المراقبة الشكلية إلى اقتراح تحسين الإطار التشريعي، وفرض تعديلات لحماية البيانات، ووضع معايير وقواعد سلوك في هذا المجال. وهذا يعني أن حماية الأرشيف الرقمي ليست مجرد التزام إداري داخلي على عاتق المؤسسة الحائزة للأرشيف، بل أصبحت أيضا جزءا من منظومة رقابية خارجية تتدخل فيها سلطة متخصصة في حماية البيانات. ومن ثم فإن المؤسسة العمومية حين ترقمن أرشيفها أو تستخدم أدوات ذكية للبحث والاسترجاع والتصنيف، لا تتحرك فقط تحت سلطة قواعد الأرشيف، بل كذلك تحت نظر سلطة الضبط في مجال البيانات الشخصية.

أما القانون رقم 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين (القانون رقم 15-04، 2015)، فإنه يشيف بعدا ثالثا لا يتعلق بالحفظ ولا بالخصوصية مباشرة، وإنما بالحجية والثقة القانونية. فالأرشيف الرقمي لا يكون ذا قيمة قانونية كاملة إذا لم يكن من الممكن إثبات أصالته، وسلامة محتواه، ونسبته إلى مصدره الصحيح. ولذلك يؤدي هذا القانون وظيفة محورية في تحويل الوثيقة الرقمية من مجرد ملف إلكتروني إلى محرر يمكن الوثوق به قانونا. ويؤكد الإطار الوطني للتصديق الإلكتروني أن هذا القانون هو المرجع العام المنظم للتوقيع والتصديق الإلكترونيين في الجزائر، كما تنص نصوصه على قواعد تمس مباشرة الثقة في البيئة الرقمية، من ذلك اشتراط استضافة البيانات والمعلومات الشخصية التي يجمعها مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني وقواعد بياناتهم داخل التراب الوطني، إلا في الحالات التي يجيزها القانون. وهذه القاعدة بالذات تكشف أن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي لا تقتصر على تنظيم مضمونه، بل تمتد إلى البنية التحتية التي تحفظه وتؤمنه وتضمن السيادة عليه.

ومن هنا يظهر أن العلاقة بين القوانين الثلاثة ليست علاقة تجاور بسيط، بل علاقة تكامل وظيفي: حيث القانون 09-88 يحمي الوثيقة باعتبارها رصيда أرشيفي، والقانون 07-18 يحمي الشخص الذي تتصل به البيانات الواردة في الوثيقة، والقانون 04-15 يحمي الثقة القانونية في المعاملة أو الوثيقة الرقمية ذاتها. فالأول يحمي الذاكرة المؤسسية، والثاني يحمي الحق في الخصوصية، والثالث يحمي القيمة الإثباتية. ولذلك فإن أي مقارنة تختزل

الأرشيف الرقمي في بعد واحد فقط، كالحفظ أو الأمن أو الخصوصية، تكون مقارنة ناقصة؛ لأن الحماية القانونية الحقيقية لا تتحقق إلا إذا جرى استحضار هذه الأبعاد الثلاثة معا.

ويأتي تعديل 2025 لقانون حماية البيانات ليؤكد هذا الاتجاه المركب، بل ليزيده وضوحا في البيئة الرقمية والذكية. فالقانون رقم 11-25 (القانون رقم 25-11، 2025) لم يكتف بتعديل شكلي، وإنما أدخل مفاهيم وأدوات ذات صلة مباشرة بالمعالجة الرقمية المتقدمة، مثل البيانات البيومترية والتنميط (profilage) وإخفاء الهوية بالاسم المستعار (pseudonymisation)، وهي مفاهيم ترتبط على نحو وثيق باستعمالات الذكاء الاصطناعي والتحليل الآلي للبيانات. كما استحدث مندوب حماية البيانات، وأدخل سجلات للمعالجة، ومنح السلطة الوطنية أقطابا جهوية للرقابة والتدقيق، مع النص صراحة على أن سجل العمليات يستعمل للتحقق من قانونية المعالجة، والرقابة الداخلية، وضمان سلامة البيانات وأمنها. وهذه الإضافات ذات دلالة منهجية كبيرة؛ لأنها تنقل حماية البيانات من مستوى المبادئ العامة إلى مستوى الحوكمة التشغيلية والتتبع والتدقيق، وهو ما يجعلها شديدة الصلة بالأرشيف الرقمي، خاصة عندما يدار عبر أنظمة معلومات معقدة أو أدوات ذكية.

يكشف هذا التطور أن الأرشيف الرقمي في الجزائر لم يعد مجرد "رصيد محفوظ" بل أصبح فضاء معالجة قانونية مستمرة. فكل من عملية رقمنة، أو وصف، أو فهرسة، أو توقيع، أو مشاركة، أو حفظ طويل الأمد، أو إتاحة انتقائية، قد تستدعي في اللحظة نفسها تطبيق قواعد من قانون الأرشيف، وقواعد من قانون حماية البيانات، وقواعد من قانون التوقيع والتصديق الإلكترونيين. وإذا أضيف إلى ذلك استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في الاستخراج أو التصنيف أو الترتيب، فإن مفاهيم مثل التنميط، وسجل المعالجة، والتدقيق، والرقابة البشرية، تصبح أكثر أهمية. لذلك فالتداخل بين هذه النصوص التشريعية لا ينبغي فهمه كتشعب معقد، بل كإشارة إلى أن المشرع يتعامل مع الأرشيف الرقمي باعتباره موضوعا قانونيا مركبا يجمع بين الوثيقة، والبيانات، والدليل، والنظام المعلوماتي في آن واحد.

2.3. مظاهر الحماية القانونية للأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي:

تتخذ الحماية القانونية للأرشيف الرقمي في ظل الذكاء الاصطناعي طابعا وظيفيا مركبا، حيث تنصرف إلى عنصر واحد منعزل، بل تمتد إلى حماية هوية الوثيقة وسلامة محتواها وقيمتها الإثباتية والبيانات الشخصية الكامنة فيها وشروط إتاحتها والمسؤولية عن مخرجات المعالجة الذكية. فالأرشيف، في جوهره، لا يساوي مجرد معلومات مخزنة، بل يمثل دليلاً موثقاً على نشاط قانوني أو إداري أو مؤسسي؛ ولذلك فإن أول شرط في حمايته يتمثل في صون الأصالة والسلامة بوصفهما أساس الثقة في الوثيقة. وقد أبرزت "لوتشانا دورانتي" أن الأصالة في البيئة الرقمية لا تتحقق بمجرد وجود الوثيقة في صيغة إلكترونية، وإنما تتوقف على القدرة على التحقق من هويتها وسياقها وعلاقتها بالجهة المنتجة لها. وأن الوثيقة التي لا يمكن إثبات أصالتها، حتى لو بدت صحيحة في ظاهرها (Duranti, 1995, 2002) كما تؤكد الأدبيات الأرشيفية الحديثة أن مشكلة الثقة في الوثائق الرقمية ترتبط على نحو وثيق بالبيانات الوصفية، لأن هذه الأخيرة أصبحت وسيلة مركزية لإثبات أصالة الموارد الرقمية وتتبع تاريخها وسياقاتها وتحولاتها (Pinho & Moraes, 2022) فعند ربط هذه الفكرة بالقانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع

والتصديق الإلكترونيين، فنجدها انها تكتسب بعدا قانونيا واضحا، حيث انه لا يحمي فقط سلامة التوقيع، بل يوفر أيضا البنية التشريعية اللازمة لربط بيانات التحقق بصاحب التوقيع، ومن ثم تعزيز الثقة في الوثيقة الإلكترونية بوصفها سنداً يمكن الرجوع إليه قانوناً.

غير أن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل الأرشيفي يطرح إشكالا أدق من مجرد حفظ الوثيقة، وهو احتمال الخلط بين الأصل الأرشيفي ومخرجات المعالجة الخوارزمية. فالمخلص الآلي، أو التصنيف الذكي، أو الوصف المنتج آلياً، أو حتى قوائم الأولوية في الاسترجاع، لا تمثل الوثيقة الأصلية نفسها، بل تمثل طبقة تفسيرية أو تشغيلية فوقها. وهذه الطبقة قد تكون مهمة في تيسير العمل الأرشيفي، لكنها لا تكتسب بالضرورة القيمة الإثباتية للأصالة، ولا محلها في الاستدلال أو المراجعة. وقد بينت الأدبيات الحديثة في مجال الأرشيف والذكاء الاصطناعي أن تطبيقه فيه لا ينجح إلا إذا اقترن ببناء الثقة بين المنتجين والأرشيفين والمستخدمين؛ وبإدراك أن سهولة الوصول لا ينبغي أن تتم على حساب سلامة السجل أو المعايير المهنية الحاكمة له. (Jaillant & Caputo, 2023) كما أن النقاشات المهنية الراهنة حول "المساءلة الأرشيفية" في عصر الذكاء الاصطناعي تدعو إلى توثيق كيفية إنتاج المخرجات الذكية (البيانات التي استندت إليها، التعديلات التي أدخلت عليها)، أصبح جزءاً من الحماية القانونية نفسها، لا مجرد عنصر تقني مساعد؛ وهو ما عبرت عنه دراسات InterPARES Trust AI من خلال التركيز على الحاجة إلى "توثيق العملية" وإبراز مفهوم *paradata* لتتبع صنع المخرجات الذكية (Franks, 2024). ومن هذه الزاوية، فإن الحماية القانونية للأرشيف الذكي تقتضي الاحتفاظ بسجل واضح للمعالجات، والفصل بين الأصل المحفوظ وبين المخرجات التفسيرية، وتيسير المراجعة البشرية عند النزاع أو التدقيق.

وتنتقل الحماية بعد ذلك إلى مستوى آخر لا يقل أهمية، هو حماية البيانات الشخصية والخصوصية داخل الأرشيف الذكي. فالأرشيف الرقمي، بخلاف كثير من الرصيد الورقي التقليدي، قابل للبحث والربط والاستخراج وإعادة التوصيف على نطاق واسع وبسرعة كبيرة، وهو ما يضاعف احتمالات الكشف غير المقصود، أو إعادة التعرف على الأشخاص، أو التنميط، أو الاستنتاج الآلي لمعلومات لم تكن ظاهرة في الوثيقة في البداية. ولهذا لا يكفي أن تحتج المؤسسة بوجود مصلحة عامة في الحفظ؛ بل ينبغي أن تخضع كل معالجة آلية لمبادئ الضرورة والتناسب، وتحديد الغرض، وتقليل البيانات وضبط صلاحيات الوصول. وتنص المادة 4 من القانون الجزائري رقم 07-18 على أنه ينطبق على المعالجة الآلية كلياً أو جزئياً للبيانات ذات الطابع الشخصي، وهو ما يجعل الأنظمة الذكية المستخدمة في إدارة الأرصدة الأرشيفية تدخل في دائرة الضبط القانوني مباشرة (القانون رقم 07-18، مرجع سابق). كما أن تعديله في سنة 2025 يؤكد استمرار اتجاه المشرع الجزائري إلى تطوير الحوكمة القانونية للمعالجات الرقمية، وهو ما يزيد من لزوم مواءمة الممارسات الأرشيفية مع قواعد حماية البيانات (القانون رقم 11-25، مرجع سابق). كما تقر اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي على إمكانية المعالجة لأغراض الأرشيف في المصلحة العامة، لكنها تشترط ضمانات مناسبة لحماية الحقوق والحريات، أي "شرعية الحفظ" لا تعفي من "شرعية المعالجة". (Regulation (EU) 2016/679, 2016)

أما من جهة حق الوصول إلى المعلومات، فإن المسألة تصبح أكثر تعقيدا في البيئة الذكية، لأن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على مساعدة الأرشيفي في التنظيم، بل يعيد عملية تشكيل تجربة الوصول ذاتها. فالخوارزمية قد ترتب النتائج وفق أوزان لا تظهر للمستخدم، وقد تستبعد وثائق معينة بسبب طريقة التدريب أو ضعف التمثيل أو أخطاء الاستخراج. وقد يولد إجابات مختصرة، التي تؤثر في صورة المحتوى الأرشيفي لدى الباحث. ولهذا فإن الإتاحة لم تعد مجرد مسألة تقنية تخص تصميم محرك البحث، بل أصبحت مسألة قانونية-حقوقية تتصل بالشفافية والإنصاف وإمكان الاعتراض والمراجعة. وقد لفتت الدراسات الحديثة حول تطبيق الذكاء الاصطناعي في الأرشيفات الرقمية، إلى أن الوصول إلى السجلات المولودة رقميا ما يزال معقدا بسبب اعتبارات حماية البيانات والحساسية والحقوق. وقد يساعد في فتح الأرشيفات المغلقة، لكن ذلك يظل مشروطا بالثقة والضبط والتعاون عبر "الدائرة الأرشيفية" كلها من المنتج إلى الأرشيفي إلى المستخدم (Jaillant & Caputo, 2023). كما أن اليونسكو جعلت حماية الكرامة والحقوق الإنسانية حجر الزاوية في توصيتها بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وربطت ذلك بمبادئ الشفافية والإنصاف والإشراف البشري؛ وهي مبادئ ذات صلة مباشرة بأي استخدام أرشيفي لأنظمة تؤثر في الوصول إلى المعرفة والمعلومات الموثوقة. (UNESCO, 2022) ويعزز هذا الاتجاه الإطار الأوروبي المنظم للذكاء الاصطناعي، الذي يربط بين الشفافية والإشراف البشري، والحد من مخاطر المساس بالحقوق الأساسية، وهو ما يصلح أساسا استرشاديا مهما عند بناء ضوابط استعمال الأنظمة الذكية في المؤسسات الأرشيفية حتى خارج المجال الأوروبي. (Regulation (EU) 2024/1689, 2024).

وتبرز أخيرا مسألة المسؤولية القانونية عن الخطأ والشفافية الخوارزمية، باعتبارها الحلقة التي تكشف ما إذا كانت الحماية القانونية شكلية أم فعلية. فإذا أخطأ النظام في الاستخراج أو أدرج توصيفا مضللا أو أخفى وثائق أو أعاد ترتيبها بطريقة تمييزية، فإن الأثر لا يبقى تقنيا صرفا، بل يتحول إلى ضرر قانوني ومعرفي ومؤسسي. وبالتالي فإن نسبة المسؤولية إلى "الخوارزمية" نفسها لا تستقيم قانونا، لأن الذكاء الاصطناعي مهما بلغت درجة استقلاله التشغيلية، يبقى أداة تعتمد وتضبط وتستخدم ضمن إطار مؤسسي بشري. وقد شددت اليونسكو على أن الشفافية والإنصاف والمساءلة والإشراف البشري ليست مبادئ أخلاقية شكلية، بل ضمانات عملية لتقليل المخاطر ومنع المساس بالحقوق. (UNESCO, 2022) كما يبين النص التفسيري المرتبط بالمادة 14 من قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي أن الإشراف البشري يرمي إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين من فهم قدرات النظام وحدوده، ومراقبة تشغيله، وتفسير مخرجاته، أو إيقاف النظام عند الحاجة، بما في ذلك مواجهة خطر الاعتماد المفرط الآلي على المخرجات (AI Act Service Desk, 2026). وتنسجم هذه المقاربة مع الأدبيات المهنية الحديثة في المكتبات والأرشيف، التي ترى أن الممارسة المسؤولة للذكاء الاصطناعي تتطلب توثيقا واختبارا ومراجعة وسياسات واضحة، لا سيما عندما يستخدم في الوصف، والاستخراج، وخدمات البحث والتوصية (Lund & Wang, 2024). وعليه، فإن الحماية القانونية الحقيقية للأرشيف الذي لا تكتمل إلا بإقرار مبدأ أساسي: أن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة في إنتاج المعرفة الأرشيفية، لكنه لا يحل محل المسؤولية البشرية عن صحة المخرجات وأثارها.

4. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي في ظل عصر الذكاء الاصطناعي لم تعد مسألة تقنية جانبية، بل أصبحت جزءاً أساسياً مرتبطاً بسيادة القانون، الحقوق الرقمية، الذاكرة المؤسسية، والمصلحة العامة. فالذكاء الاصطناعي يوفر للأرشيف إمكانات غير مسبوقة في مجالات التنظيم، الوصف، والاسترجاع، لكنه يحمل في طياته تهديدات جوهرية إذا أستخدم دون إطار تنظيمي واضح. وهذا مما سيؤثر على وظائف حيوية مثل الأصالة، السلامة، الحياد، الخصوصية، والموثوقية القانونية. ومن خلال تحليل المنظومة القانونية الوطنية وبعض المرجعيات الدولية، تبين أن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي تقوم على منظومة متكاملة تجمع بين قوانين الأرشيف وحماية المعطيات الشخصية، الإثبات الإلكتروني، وكذا المساءلة في استخدام الأنظمة الذكية.

وقد أكدت نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسية وكذا الأولى، إذ اتضح أن الحماية القانونية للأرشيف الرقمي تستند فعلاً إلى شبكة قانونية مركبة ومتداخلة، تضمن حماية الوثيقة الرقمية. كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية من خلال إبراز أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الأرشيفي يجب أن يخضع إلى مبادئ تمنع الانحرافات الخوارزمية وتضمن احترام حقوق الأساسية للأفراد. كذلك تم تأكيد الفرضية الثالثة، حيث تبين أنه يجب تحقيق التوازن بين حق الوصول إلى الأرشيف والحق في الخصوصية.

انطلاقاً من ذلك، توصي الدراسة بضرورة اتباع النهج الأمثل الذي يعتمد على ادماج الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الأرشيفية، مع إسناده بأطر قانونية وتنظيمية، تضمن توظيفه بشكل يتماشى مع مقاربة حقوقية-أرشيفية شاملة. هذه المقاربة تحتاج إلى إدراك الأرشيف الرقمي كمساحة تلتقي فيها قوانين الإثبات وحماية البيانات مع حقوق الوصول إلى المعلومات، وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي. كما يجب أن تحفز هذه المقاربة المشرعين والجهات التنظيمية على تطوير النصوص القانونية التقليدية المتعلقة بالأرشيف، لتواكب التحولات الحاصلة في البيئة الرقمية وتفرض معايير واضحة فيما يخص التتبع، المساءلة، الشفافية، الأمن، وإجراء عمليات التدقيق المنتظم للأنظمة الذكية.

5. قائمة المراجع:

القوانين والتشريعات:

قانون رقم 09-88 يتعلق بالأرشيف الوطني، مؤرخ في 26 يناير 1988، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قانون رقم 04-15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، مؤرخ في 1 فبراير 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قانون رقم 07-18 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، مؤرخ في 10 يونيو 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

قانون رقم 11-25 يعدل ويتمم القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، مؤرخ في 24 يوليو 2025، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

Council of Europe. (1981). *Convention for the Protection of Individuals with Regard to Automatic Processing of Personal Data (Convention 108)*. Strasbourg : Council of Europe.

European Parliament & Council of the European Union. (2016). *Regulation (EU) 2016/679 of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation)*. Official Journal of the European Union.

European Parliament & Council of the European Union. (2024). *Regulation (EU) 2024/1689 of 13 June 2024 laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act)*. Official Journal of the European Union.

المقالات العلمية:

بوالجديري، ياسن. (2025). الأرشيف والذكاء الاصطناعي: رؤية مستقبلية. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، 14 (1)، 1009-980

بوعافية، السعيد. (2019). تحديات التحول نحو الأرشيف الرقمي في الإدارات العمومية الجزائرية: دراسة ميدانية بالمديريات التنفيذية لولاية بسكرة. *مجلة بيليوفيا*، 1 (4).

حموري، نور الهدى. (2024). استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أرشفة البيانات: برنامج ArcMatCapture نموذجاً. *مجلة المعيار*، 14 (1)، 925-913

Duranti, L. (1995). Reliability and authenticity: The concepts and their implications. *Archivaria*, 39.

Franks, P. C. (2024). In the pursuit of archival accountability: Positioning paradata as AI documentation. *The American Archivist / Society of American Archivists Conference Paper Resource*.

Jaillant, L., & Caputo, P. A. (2023). Applying AI to digital archives : Trust, collaboration and shared professional ethics. *Digital Scholarship in the Humanities*, 38(2).

Lund, B. D., & Wang, T. (2024). Responsible AI practice in libraries and archives : A review of the literature. *Information Technology and Libraries*, 43(3).

Pinho, F. A., & Moraes, J. B. E. de. (2023). A metadata model for authenticity in digital archival descriptions. *Archival Science*.

المؤلفات:

Duranti, L. (2002). *The reliability and authenticity of electronic records*. In *Preservation of the Integrity of Electronic Records*. Springer.

مواقع الإنترنت والوثائق الإلكترونية

International Council on Archives. (2026). *AI and archival practice resources*. Retrieved April 5, 2026, from <http://www.ica.org>

ISO. (2016). *ISO 15489-1 :2016 : Information and documentation—Records management*. Retrieved March 10, 2026, from <http://www.iso.org>

UNESCO. (2003). *Charter on the Preservation of the Digital Heritage*. Retrieved March 10, 2026, from <http://www.unesco.org>

UNESCO. (2021). *Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence*. Retrieved April 5, 2026, from <http://www.unesco.org>